

تقرير

المظاهرات العراقية وأثرها على إمدادات النفط العالمي وآفاق التنسيق مع إيران



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

المظاهرات العراقية وأثرها على إمدادات النّفط العالمي وآفاق التنسيق مع إيران



بلاد الرافدين أو العراق هي ثاني أكبر مُنتج للنّفط في منظمّة الدول المصدرة للنّفط "أوبك" بعد المملكة العربية السعودية، وتصدرُ قرابة 3, 5 مليون برميل نّفط يوميًا إلى أسواق العالم. وهي تشهد منذ ما يزيد على أسبوعين تظاهرات منددة بأوضاع اقتصادية متردية وفساد وتدخّلات إيرانيّة في الشأن العراقي الداخلي. وعادةً ما يكون للتطوّرات الجيو-سياسية دور كبير في إحداث تغييرات في أسعار النّفط عالميًا، فإذا ما اندلعت أي تهديدات منتظر أن تؤثر على تدفّق صادرات النّفط من المنتجين، ارتفعت الأسعار مباشرةً استجابةً لأي تهديدات مستقبلية.

لكن في حالة التظاهرات العراقية التي بدأت منذ الثامن من يوليو الجاري، لم تتفاعل الأسعار الدولية معها إلا ليومين فقط (ارتفع السعر نحو 2% ليصل إلى نحو 79 دولاراً للبرميل) قبل أن يعاود الهبوط على مدار الأسبوعين التاليين ليسجل 73 دولاراً للبرميل يوم 22 يوليو.

بمعنى آخر، يعكس الاستقرار العالمي لأسعار النفط رغم استمرار التظاهرات، عدم القلق من نقص الإمدادات العراقية الفترة القادمة، وأن التظاهرات بعيدة عن منع تدفق صادرات النفط العراقي للعالم، ولا يزال الوضع الأمني تحت السيطرة إلى الآن، على الرغم من محاولة المتظاهرين إغلاق بعض موانئ تصدير النفط العراقية في الجنوب. ولا خطورة على تدفق إمدادات الطاقة مع الانتشار الأمني الكثيف للقوات العراقية لتأمين آبار وموانئ تصدير النفط في جنوب البلاد.

البديل في حال انفلات الوضع الأمني في العراق

ستتأثر بالتأكيد إمدادات الطاقة العالمية إذا انفلت زمام الأمن داخل مدن الجنوب، بخاصة بعد إعطاء المتظاهرين الحكومة العراقية مهلة مدتها أسبوع لتنفيذ مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وإذا انفلت الوضع الأمني في الجنوب، بخاصة البصرة باعتبارها تضم أهم وأكبر آبار وموانئ تصدير النفط إلى الخارج، فستقل إمدادات النفط إلى العالم وسترتفع أسعاره بشدة في الأسواق العالمية، وهو ما يتفق معه المتخصص في أسواق الطاقة Damir Kaletovic.

ستتوقف درجة تأثر أسواق النفط بناءً على مقدار النقص في الإمدادات اليومية من العراق، لذا سيكون التأثير مؤقتاً إلى حين إيجاد البديل والدفع به إلى الأسواق العالمية لسدّ النقص المفاجئ في الإمدادات وعدم تضرر الدول الصناعية الكبرى كثيفة الاستخدام للطاقة، التي ستبذل قصارى جهدها لاستعادة استقرار أسواق الطاقة.

عندما يحدث نقص مفاجئ في إمدادات النفط يأتي البديل عادة من الدول التي تمتلك فوائض إنتاجية تتدخل بها عند زيادة الطلب العالمي، وتستطيع زيادة إنتاجها لتعويض النقص في الإمدادات، مثل المملكة العربية السعودية وروسيا (السعودية وحدها تمتلك فائضاً إنتاجياً يصل إلى مليوني برميل يومياً)، كما حدث من قبل مرات عديدة في أثناء الاضطرابات الأمنية في بعض الدول المنتجة للنفط كليبيا ونيجيريا، أو حتى إيران خلال الحظر الغربي على صادراتها، لذا سيكون نقص الإمدادات العالمية مؤقتاً ما دامت الطاقة الإنتاجية فائضة بالقدر الكافي لسد هذا النقص المفاجئ في الإمدادات حتى تستقر الأوضاع الداخلية وتعود إمدادات النفط إلى معدلاتها الطبيعية.

آفاق التعاون العراقي-الإيراني مستقبلاً

يستطيع المراقب للتعاون المشترك بين إيران والعراق ملاحظة حالة الرفض الشعبي المتزايد في الآونة الأخيرة للتدخل الإيراني في العراق على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، بل يستطيع ملاحظة تأثير وانتقال الرفض الشعبي العراقي إلى الرفض السياسي للتدخلات الإيرانية في العراق، وترجم ذلك في مواقف عديدة حدثت مؤخراً سنتطرق إليها.

نستطيع القول إن المستجدات الأخيرة في علاقة البلدين توصل رسالة واضحة، في غاية الأهمية، مفادها أن التعاون السياسي الاقتصادي العراقي الإيراني لن يكون كما كان في الماضي القريب، بل لا بد من أن يتغير مساره في المستقبل، والحجة على هذا الاستنتاج تُترجم في ثلاث صور:

الأولى: في ضوء ما تشهده المعادلة العراقية من تأرجح ما بين فريقين عراقيين، أحدهما يقاتل لأجل بقاء العراق في دائرة النفوذ الإيراني،



والآخر يبذل جهوداً واضحة لعودته إلى محيطه العربي السُّني، تَلَقَّت إيران ضربتين قويتين نابعتين من إدراك المواطن العراقي لعروبة العراق صاحب الحضارة الممتدة عبر قرون، وأولاهما تصويت المواطنين العراقيين لصالح تحالف "سائرون" العابر للطائفية ليحصد المركز الأول في الانتخابات البرلمانية العراقية، وثانيتها من المحافظات الشيعية ذاتها جنوبي العراق، بخاصة البصرة والنجف، باندلاع احتجاجات بهما مطالبة بتوفير الكهرباء والماء والوظائف ووقف التدخل الإيراني في الشأن العراقي، بعد أن تَسَبَّب وقف تصدير الكهرباء من إيران إلى جنوب العراق في قطع التيار الكهربائي ساعات طويلة وفي ذروة أشهر الصيف الحارة، وأحرق المتظاهرون بعض مقار ميليشيات الحشد الشعبي الشيعي، الوكيل الإيراني في العراق، وإن كانت إيران لا تزال تتوغل في الساحة العراقية بقوة من خلال ميليشياتها المسلحة المنتشرة في ربوعه.

الثانية: تقارب عراقي مع محيطه العربي الخليجي خلال الشهور الماضية تَمَثَّل في تبادل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات بين العراق والسعودية، وزيارة قيادات شيعية عراقية بارزة كمقتدى الصدر للسعودية وإعادة افتتاح القنصلية السعودية في البصرة. وعلى المستوى الاقتصادي إعادة فتح معبر عرعر مع السعودية واستمرار التنسيق بين الجانبين لفتح مزيد من المعابر مستقبلاً، بالإضافة إلى تنظيم الكويت لمؤتمر إعادة إحياء العراق بمشاركة 76 دولة ومنظمة إقليمية ودولية

تَعَهَّدَت بتقديم 30 مليار دولار في شكل استثمارات لإعادة تعمير العراق، والأخير هو هدف عراقي مُلِحّ في الوقت الحاضر سيدفع صانعي القرار العراقيين إلى مزيد من تنسيق السياسات مع المجتمع الدولي لا التصادم معه لصالح إيران.

الثالثة: تكذيب وزير النفط العراقي جبار اللعبيبي بيان وزارة النفط الإيرانية في الثالث من يونيو الماضي عن بدء تنفيذ اتفاق تبادل النفط بين العراق (كركوك) وإيران، بعد يومين من إعلانه، وتعدُّ تنفيذ الاتفاق "لأسباب فنية" وفق اللعبيبي. وهو اتفاق كان قد وُقِع منذ ديسمبر 2017 لنقل كميات من النفط بين البلدين. الشاهد هنا هو عدم دخول هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ حتى الآن على الرغم من تواضع الكميات المتفق عليها، بجانب أنه من غير المنطقي الاكتشاف المفاجئ لعدم قابلية الاتفاق للتنفيذ "لأسباب فنية" في حين يُفترض أن مثل هذه الاتفاقيات تُدرَس جيداً فنياً قبل توقيعها، ولا يُكتشف ذلك فجأة بعد ستة أشهر من التوقيع، ممّا ينم عن خلاف غير معلن بين البلدين.

في النهاية نستطيع التوصل إلى نتيجة مفادها أن التعاون العراقي-الإيراني على الصعيدين السياسي والاقتصادي سيتغيّر شكله في المستقبل القريب، بل بدأت بوادر هذا التغيّر تظهر بالفعل في ضوء المستجدات الأخيرة على الساحة العراقية المحلية والتقارب العراقي مع جواره العربي والخليجي، وحاجة الاقتصاد العراقي إلى التعاون مع القوى الدولية والإقليمية، لا التصادم معها، لإعادة إعمار ما خربته سنوات القتال مع تنظيم داعش، من ثمّ فمن المستبعد تنسيق سياسات عراقية-إيرانية يتصادم فيها العراق مع المجتمع الدولي. حتى الآن لا تشكل التظاهرات العراقية خطراً على إمدادات النفط للعالم في ظلّ السيطرة الأمنية للقوات العراقية على آبار ومواني تصدير النفط، أمّا في حالة فقدان

هذه السيطرة فمن المؤكد ستتأثر إمدادات وأسعار النفط العالمية مؤقتاً حتى تتدخل الدول التي تمتلك فوائض إنتاجية كبيرة لزيادة المعروض العالمي وإحداث توازن في السوق ريثما تستقر الأوضاع المضطربة في العراق.



RASANAHA

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies